دراسات خاصة

سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

TECH SOVEREIGNTY

كيف تفرض الدول سيادتها على الفاعلين في المجال الافتراضي؟

د. رغدة البهي

العدد 12 - 24 يونيو 2021

دراسات خاصة

عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات ، تصدر بصورة غير دورية عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير التنفيذي:
إبراهيم غالي

نائب المدير التنفيذي:
حسام إبراهيم

رئيس التحرير:
أحمد عتمان

نائب رئيس التحرير:
مصطفى ربيع

هيئة التحرير:
د. شادي عبدالوهاب
علي صلاح
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
يارا منصور
منى مصطفى
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
جيداء أبو الفتوح

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

التسويق والنشر:
أمجد محمد جروين
marketing@futureuae.com

Tech Sovereignty

كيف تفرض الدول سيادتها على الفاعلين في المجال الافتراضي؟

د. رغدة البهي *

* مدرس العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص الدراسة:

لعقود ممتدة ظل المجال السيبراني ساحة مفتوحة من دون ضوابط تنظم التفاعلات بين الفاعلين المنخرطين فيها، حيث تعدد هؤلاء بداية من المستخدمين الأفراد مروراً بمجموعات القرصنة والتيارات الراديكالية على امتداد اليمين واليسار، وانتهاءً بالشركات التكنولوجية الضخمة (**Big Tech**)، إلا أن الفترة الأخيرة التي أعقبت تفشي جائحة كورونا قد شهدت صعوداً في تركيز دول العالم على فرض السيادة التكنولوجية على مختلف الفاعلين ضمن المجال السيبراني الخاص بها، وهو ما يواجه العديد من المعوقات التي ترتبط بطبيعة النطاقات الافتراضية ذاتها، وترسخ هيمنة الفاعلين من غير الدول على المجال السيبراني، وامتلاكهم قدرات عالية على التكيف وتحجيم الضغوط التي قد يتم فرضها عليها، وفقدان الدو ل الأدوات التقنية المناسبة لفرض سيادتها بصورة كاملة.

تأسس المجال العام الافتراضي باعتباره مساحة حرة بعيدة عن تجليات السلطة تسمح للأفراد والجماعات بالتواصل وتبادل الأفكار والبيانات والمعلومات اعتماداً على قواعد يتم تطويرها من جانب الفاعلين بالمجتمع الافتراضي ذاته لضمان انتظام التفاعلات وحماية مصالح الأطراف المنخرطة في إطارها.

وقد أدى تعارض المصالح بين الفاعلين وتشكل خرائط افتراضية لتوازنات القوى بين الفاعلين، إلى تزايد اهتمام الدول بتنظيم هذا المجال غير المحكوم، خاصةً في ظل التأثير السياسي غير المسبوق لوسائل التواصل الاجتماعي والذي ظهر جلياً خلال الثورات العربية والانتفاضات والاحتجاجات في مختلف أقاليم العالم.

وعلى مدار الأعوام الماضية، اكتسبت مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" و"إنستجرام" وغيرها، قدرات واسعة على التعامل مع بيانات المستخدمين وتوظيفها في توجيه الإعلانات وتحقيق مكاسب مادية، بالإضافة للتأثير في توجهاتهم السياسية والاجتماعية، وفرض قواعد تنظم التفاعلات بينهم. وهو ما دفع الدول لممارسة دور شُرطيّ يقوم بمراقبة وتنظيم هذه المساحة، واعتبارها ضمن مجالات ممارسة أعمال السيادة عبر العديد من الإجراءات والقواعد التي تم استحداثها لـ "توطين" المجال الافتراضي.

أولاً: اتجاهات الجدل حول السيادة على المجال الافتراضي

يعد مفهوم السيادة جدلياً في حد ذاته، على الرغم من اعتباره من الأركان الرئيسية للدول المُسلم بها، إذ يثور الجدل حول تطبيقاته، خاصةً في حالات التدخل الدولي وفرض المسؤولية الدولية للحماية. وفي هذا الإطار تتمثل أبرز اتجاهات الجدل حول السيادة في المجال الافتراضي فيما يلي:

1- التباين بين السيادة التكنولوجية والسيبرانية: تتباين الممارسات الدولية في التعامل مع مفهوم "السيادة التكنولوجية" (Tech- Sovereignty) الذي يختلف عن مفهوم السيادة على الفضاء السيبراني (Cyber-Sovereignty)، وهو ما يُعد ضمن تجليات الطفرة الهائلة في الاتصالات والمعلومات، والثورة الصناعية الرابعة.

ويقصد بالسيادة التكنولوجية، سيطرة الدول على البنية التحتية التكنولوجية على أراضيها، شاملة الكابلات والسيرفرات وغيرها من التجهيزات الرئيسية، بالإضافة لفرض القواعد على الفاعلين المنخرطين في التفاعلات التكنولوجية، بينما يقصد بالسيادة السيبرانية، السيطرة على الفضاء الافتراضي، شاملاً التفاعلات وتدفقات البيانات والاتصالات.

ويربط بعض الدول بين السيادة التكنولوجية والسيادة السيبرانية، حيث تؤكد تلك الدول أن الفضاء السيبراني ليس محصناً في مواجهة السيادة الإقليمية (Territorial Sovereignty) أو الولاية القضائية للدول، فقد مارست الدول ولايتها القضائية الجنائية على الجرائم السيبرانية، وأنشأت البنية التحتية السيبرانية المادية التي تتصل بدورها بشبكة الكهرباء الوطنية، وشبكات الاتصالات السلكية.

ومن ثم، أكدت الدول باستمرار حقها في السيطرة على تلك البنى التحتية، واختصاصها بالأنشطة السيبرانية على أراضيها، وحماية بنيتها السيبرانية التحتية من تدخل الدول الأخرى أو الأفراد عبر الحدود[1].

2- تصاعد المبادرات لتحصين البيانات الوطنية: تعددت المبادرات الدولية الرامية إلى وضع معايير عالمية لحماية البيانات، وتعزيز التعددية، ومنع إنشاء الأبواب الخلفية، واحترام السيادة والولاية القضائية، واحترام حق الدول في إدارة بياناتها، والحيلولة دون مراقبة الدول الأخرى أو الحصول على معلومات المواطنين والأجانب بطرق غير قانونية.

وتهدف تلك المبادرات -في مجملها- إلى حماية البيانات العالمية، واحترام سيادة ومصالح الدول الأخرى على أساس من المشاركة العالمية.

كما يعكس ذلك - بشكل أو بآخر - تنامي التحديات التي تواجهها الدول في الفضاء السيبراني الذي بات ساحة مفتوحة لمختلف الفاعلين، بما في ذلك الفاعلون من غير الدول، بما يشمله ذلك من أفراد، وقراصنة، وشركات تكنولوجية، وغير ذلك.

3- تمسك بعض الدول بالسيادة السيبرانية الشاملة: تباينت رؤى الدول للسيادة السيبرانية وتعددت نماذجها، وفي هذا الإطار، تنهض الرؤية الصينية للسيادة السيبرانية على ثلاثة أبعاد، هي إدارة الإنترنت (أي إدارة الإنترنت من قبل الدول على قدم المساواة)، والدفاع الوطني (فلا يجوز للدول الانخراط أو التغاضي أو دعم الأنشطة السيبرانية التي تقوض الأمن القومي للدول الأخرى)، والنفوذ الداخلي (أي حق الدول في اختيار مساراتها الخاصة للإنترنت، ونماذج تنظيمه، وسياساتها العامة تجاهه، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى)[2].

ومن هنا، قررت الصين دعم السيادة السيبرانية، مؤكدة حق كل دولة في اختيار نموذجها الخاص لتنظيم الإنترنت، وضرورة خضوعه للقوانين الوطنية[3].

وغالباً ما تُنتقد الرقابة على الإنترنت والتدابير الحكومية الصينية الصارمة للسيطرة على الإنترنت من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون التجاري الدولي.

فعلى سبيل المثال، تحذر منظمة العفو الدولية من أن السيادة السيبرانية الصينية قد تتسبب في انتهاك حرية التعبير. وبالتالي، تدعو الشركات التكنولوجية الكبرى مثل "آبل" و"جوجل" إلى رفض "نظام الإنترنت القمعي" الصيني على حد زعمهم[4].

4- ضغوط أمريكية للحفاظ على الهيمنة السيبرانية: في الوقت الذي تنادي فيه الصين بالسيادة السيبرانية، ترى الولايات المتحدة أن تلك السيادة لا تعدو كونها آلية لإضفاء الشرعية على الرقابة، وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة على المجال الحر[5].

لذا، في اتجاه مضاد، سعت الولايات المتحدة إلى صياغة وإدارة معايير الإنترنت للمنظمات الدولية والصناعات الأساسية كافة، ورفضت تدويل الوظائف ذات الصلة، أو التنازل عن السلطة لوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

وقد أدركت الصين أن ذلك موجهٌ بالأساس إلى نظامها السياسي، ودأبت على التأكيد على المعايير المزدوجة التي تطبقها الولايات المتحدة على صعيد حرية المعلومات.

ونظرت الصحافة الصينية للاستراتيجية الدولية للفضاء السيبراني، في مايو 2011، كغطاء لتطوير القدرات الهجومية، وعسكرة الفضاء السيبراني، واستمرار سيطرة شركات التكنولوجيا الأمريكية[6].

ولا شك أن تلك الشركات بصفة خاصة، والشركات التكنولوجية الكبرى بصفة عامة، تفرض تحديات عدة، لا سيما مع حجمها العملاق، وأعداد مستخدميها، وخدماتها المميزة، وحجم البيانات التي تُجمّعها عن المستخدمين، وتحولها إلى كيانات ذات سيادة تكنولوجية، واستحواذها على عدد من الشركات الناشئة، وجميعها أمور تبرر - بشكل أو بآخر - إجراءات الدول وتدابيرها الرامية إلى مكافحة التطبيق السلبي للسيادة التكنولوجية.

ثانياً: أساليب تعامل الدول مع انتهاكات السيادة التكنولوجية

في إطار فرض الدول للسيادة التكنولوجية فإنها تبنت العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والاقتصادية والأمنية التي يتمثل أهمهما فيما يلي:

1- فرض العقوبات الاقتصادية: فرضت الولايات المتحدة، في سبتمبر 2020، عقوبات على عدد من القراصنة والمخترقين المدعومين من مختلف المؤسسات السيادية الإيرانية على سبيل المثال، وقد شملت تلك العقوبات مجموعة التهديد السيبراني الإيرانية (Advanced Persistent Threat 39) و45 فرداً مرتبطاً بها، وذلك جراء استهدافها ما لا يقل عن 15 دولة على الأقل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما شملت العقوبات أيضاً شركة الاستخبارات "رنا" التي تعد واجهة للمجموعة سالفة الذكر، بجانب شركة الأمن السيبراني الإيرانية "ITSec Team" المسؤولة عن تنفيذ هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة (DDoS) على ما لا يقل عن 9 منظمات مالية أمريكية كبيرة بين عامي 2011 و2012، ناهيك عن 4 من قراصنة الحرس الثوري الإيراني[٧].

وقد تواجه الشركات التكنولوجية الكبرى (وفي مقدمتها: "جوجل"، و"فيسبوك") غرامات ضخمة حال فشلها في معالجة المحتوى المتطرف أو غير القانوني أو امتناعها عن تقديم المعلومات المتعلقة بالإعلانات المتداولة على منصاتها بموجب مسودة الاتحاد الأوروبي للقواعد، وذلك في ظل مسؤولية تلك الشركات من جهة، ومسودة القواعد المعروفة باسم "قانون الخدمات الرقمية" من جهة ثانية.

2- الملاحقات القضائية والقيود التشريعية: خَلُصت اللجنة الفرعية لمكافحة الاحتكار التابعة للجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي عقب البحث في انتهاكات السيادة التكنولوجية إلى استخدام الشركات التكنولوجية الكبرى عمليات الاستحواذ لضرب المنافسين، وفرض رسوم باهظة، وإجبار الشركات الصغيرة على إبرام عقود جائرة من أجل الربح.

وقد أوصت اللجنة، في سبيل مواجهة تلك الممارسات الماسة بالسيادة التكنولوجية، بتفكيك تلك الشركات. ففي 9 ديسمبر 2020، اتُّهمت شبكة "فيسبوك" باستخدام قوة منصتها لخنق المنافسين، لا سيما في أعقاب الاستحواذ على "واتساب" و"إنستجرام".

وفي ديسمبر 2020، عرضت "فيسبوك" على لجنة التجارة الفيدرالية، بهدف تجنب إجراءات المساس بالسيادة التكنولوجية، ترخيص تعليماتها البرمجية وشبكتها بهدف إطلاع المنافسين عليها[8].

3- إغلاق المنصات المخترقة للسيادة: عمد كل من اليوروبول ومكتب التحقيقات الفيدرالي إلى إغلاق خدمة (VPN) المعروفة باسم (Safe-Inet) لأول مرة في ديسمبر 2020 جراء تزايد استخدامها من قبل القراصنة ومجرمي الإنترنت، لكونها تتيح إخفاء مواقع المستخدمين الحقيقية، مما يمكنهم من إحاطة هوياتهم بالمجهولية التامة، والحيلولة من دون قدرة الأجهزة الأمنية الرقابية على تتبعهم.

وهو ما يرجع - بسبب أو بآخر - إلى جهود الأجهزة الأمنية التي خلُصت إلى استخدام تلك الشبكات لتسهيل شن هجمات الفدية من ناحية، والتجسس على ما يقرب من 250 شركة حول العالم من ناحية ثانية[9].

4- إجراء التحقيقات وتقصي الحقائق: أعلنت بريطانيا وأستراليا فتح تحقيق مشترك بشأن ما جمعته شركة "كليرفيو إيه آي"، التي يقع مقرها بالولايات المتحدة، من بيانات شخصية عبر الإنترنت من خلال تقنية التعرف على الوجه في يوليو 2020، في ظل وجود مخاوف حقوقية ذات صلة بالخصوصية.

وقد أتى ذلك على خلفية تحذير المجلس الأوروبي لحماية البيانات من أن استخدام وكالات إنفاذ القانون لتطبيقات شركة "كليرفيو إيه آي" وغيرها من التقنيات المماثلة، قد لا يتسق مع نظام حماية البيانات الخاص بالاتحاد الأوروبي[10].

5- تشديد إجراءات مواجهة القرصنة: تطال هذه الملاحقات الأفراد والمجموعات الناشطة في مجال القرصنة، ففي مطلع يونيو 2021، أعلنت السلطات الأمريكية أنها تمكنت من استرداد جانب كبير من الفدية المالية التي تم دفعها باستخدام البتكوين لمجموعة من القراصنة الذين هاجموا شبكة "شركة كولونيال بايب لاين" في مايو 2021، حيث قالت ليزا موناكو، نائبة وزير العدل، إن محققين صادروا 63.7 بتكوين، قيمتها نحو 2.3 مليون دولار من إجمالي 5 ملايين دولار دفعتها الشركة كفدية للقراصنة.

ويشير ذلك إلى قدرة أجهزة إنفاذ القانون على تعقب المخترقين السيبرانيين حتى في حال ممارسة أنشطتهم خارج الولايات المتحدة، كما يعني ذلك تمكن المؤسسات الأمنية من تعقب تعاملات العملات المشفرة التي يُفترض أنها سرية وغير قابلة للتعقب[11].

وفي سياقٍ آخر، قامت وزارة العدل الأمريكية بتوجيه لائحة اتهام لثلاثة قراصنة يعمل أحدهم لحساب الحرس الثوري الإيراني، وتوجيه التهم إليهم من قبل المحكمة الجزئية الأمريكية بولاية فيرجينيا، لتتهمهم بسرقة هويات أفراد يعملون في مجال تكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية لإطلاق حملات تصيد احتيالي.

وقد تشمل الملاحقة القضائية أيضاً الشركات التكنولوجية، على شاكلة الدعوات القضائية التي تواجهها شركة "كليرفيو" العاملة في مجال تكنولوجيا الرقابة، لانتهاكها خصوصية الأفراد. ففي أعقاب حسم الدعوى القضائية ضد شركة "فيسبوك" في ولاية إلينوي في أوائل فبراير 2021، وتغريمها 550 مليون دولار بسبب انتهاك بيانات المستخدمين؛ أصبحت شركة "كليرفيو" بدورها هدفاً لدعوى قضائية جديدة على خلفية انتهاكات مماثلة، وذلك على الرغم من تعاونها مع 600 وكالة إنفاذ قانون يأتي في مقدمتها مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الأمن الداخلي[12].

6- اختراق الشبكات المغلقة والمشفرة: باتت الدول تركز على اختراق الشبكات المغلقة والمشفرة، خاصةً تلك التي يتم استغلالها في أغراض الجريمة المنظمة ومخالفة القانون، ومن ذلك عملية "درع طروادة" التي نفذتها في مطلع يونيو 2021 سلطات إنفاذ القانون في ثلاث قارات بقيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي واستهدفت شبكة مخدرات عالمية ضخمة.

وقامت قوات الشرطة في عدة دول بحملة مداهمات شارك بها أكثر من 9000 ضابط في جميع أنحاء العالم لإجراء عمليات اعتقال وتفتيش أكثر من 700 موقع، حيث تم ضبط أكثر من 32 طناً من المخدرات والعديد من المعامل السرية والمخازن، وتم تنفيذ عمليات أمنية موسعة في أستراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة بعد اختراق شبكة اتصال مشفرة تعتمد على هواتف محمولة يُطلق عليها "إنوم" نشرتها وكالات إنفاذ القانون سراً بين صفوف عصابات المخدرات لتتبع الرسائل المتبادلة بينهم لسنوات[13].

ثالثاً: صراعات الهيمنة التكنولوجية بين الفاعلين في المجال السيبراني

يرتبط تركيز الدول على تنظيم وضبط التفاعلات في المجال السيبراني بتزايد الصراعات بين الفاعلين وتعارض المصالح بينهم، وهو ما أدى لدخول الدول دوائر التنافس على الهيمنة التكنولوجية، وتمثلت أبرز اتجاهات الصراع على الهيمنة التكنولوجية فيما يلي:

1- توسع متزايد لأدوار عمالقة التكنولوجيا: يرتبط التوسع في أدوار عمالقة التكنولوجيا بحجمها الاقتصادي والمالي الهائل، وهيمنتها على المجال العام، وقدرتها على العمل من دون التقيد بأطر قانونية ملزمة، واستحواذها على عدد كبير من الشركات الناشئة والمتوسطة؛ وتواجه بعض الشركات التكنولوجية الكبرى وفي مقدمتها: "فيسبوك"، و"ألفابيت"، و"أمازون"، و"تويتر" و"مايكروسوفت"، و"علي بابا"، وغيرها - منذ عدة سنوات - اتهامات عالمية بتقويض السيادة التكنولوجية.

وفي اتجاه مضاد لتلك الممارسات، اتجهت بعض الدول مؤخراً لاتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى مجابهة تقويض تلك الشركات للسيادة التكنولوجية، وسط تساؤلات عن طبيعة تلك الجهود ومدى فاعليتها، ناهيك عن مستقبل السيادة التكنولوجية وسط أجواء الحروب التجارية والاقتصادية الكبرى بين القوى التكنولوجية الرئيسية حول العالم، خاصة في الولايات المتحدة والصين.

2- تنامي سياسات تحجيم القطاع الخاص: فرضت الصين، في 10 أبريل 2021، غرامة قدرها 2.8 مليار دولار على شركة "علي بابا" لانتهاكها لوائح السيادة التكنولوجية من منظور بكين وإلغاء وتقييد المنافسة في سوق خدمات منصة البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، وكذا انتهاك أعمال التجار على المنصة[14].

كما أصدرت الصين في شهر أبريل 2021 أيضاً إنذاراً لجميع شركات الإنترنت للالتزام بقواعد السوق والتحقيق في أوجه الخلل وإصلاحها أو مواجهة عقوبات شديدة.

وقد تم استدعاء 34 شركة من شركات الإنترنت، بما في ذلك: "بايدو"، و"علي بابا"، و"تينسنت"، لحضور اجتماع عقدته السلطات الصينية لتنظيم السوق، وصولاً للتوقيع على ما يشبه تعهداً بالالتزام بالقواعد واللوائح[15].

وقد تعرضت تلك الشركات مؤخراً لتحقيقات مكثفة بدعوى انتهاك السيادة التكنولوجية للدولة، كما فُرضت عليها غرامات مالية جراء عمليات الاستحواذ والاستثمارات السابقة، حتى باتت تلك التهمة أداة تنظيمية متعددة الوظائف لكبح جماح شركات التكنولوجيا الكبرى من ناحية، والتأثير في السياسات التجارية من ناحية أخرى[16].

ويدلل على هذا ما أصدرته هيئة تنظيم السوق في شهر فبراير 2021 من إرشادات جديدة لمكافحته، لتستهدف منصات الإنترنت، وتشدد القيود الحالية التي يواجهها عمالقة التكنولوجيا، وتضفي طابعاً رسمياً على مشروع قانون سابق لمكافحة انتهاك السيادة التكنولوجية، ما فرض ضغوطاً جديدة على خدمات الإنترنت الرائدة، وبعض مواقع التجارة الإلكترونية، وخدمات الدفع التابعة لكبريات الشركات التكنولوجية[17].

وعلى مستوى آخر، تتعرض الشركات التكنولوجية الكبرى التي تنتهك السيادة التكنولوجية لتحقيقات عدة في الولايات المتحدة من قبل جهات فيدرالية وعلى مستوى الولايات أيضاً.

ويعد تقرير مجلس النواب الصادر في عام 2020 أهم جهد حكومي في مواجهة تلك الشركات بعد تحقيق أجرته لجنة مكافحة الاحتكار التابعة للجنة القضائية في مجلس النواب لمدة 16 شهراً عن "جوجل" و"أمازون" و"فيسبوك" و"آبل"، منذ أن رفعت الحكومة دعوى قضائية ضد شركة "مايكروسوفت" لانتهاكها السيادة التكنولوجية في عقد التسعينيات.

فقد خلص التقرير إلى أن تلك الشركات تتمتع بسلطة مفرطة، وتفرض رسوماً باهظة، وتجبر العملاء الأصغر على الدخول في عقود غير مواتية، وتستخدم عمليات الاستحواذ القاتلة لعرقلة المنافسين، بما يمثل انتهاكاً حاداً للسيادة التكنولوجية[18].

ومؤخراً، تستهدف وزارة العدل تقديم شكوى ضد شركة "جوجل" لمكافحة ممارسات الاحتكار الذي يُعد إحدى صور انتهاك السيادة التكنولوجية، تليها دعاوى منفصلة ضد عملاق البحث من المدعين العامين لبعض الولايات.

كما تجري تحقيقات لانتهاك السيادة التكنولوجية ضد "أمازون" و"آبل" و"فيسبوك" في وزارة العدل ولجنة التجارة الفيدرالية[19]. كما أعلنت الأخيرة في وقت سابق من العام الجاري عن مراجعة عمليات الاستحواذ التي قامت بها 5 شركات تكنولوجية كبرى على مدار العقد الماضي، مما يفتح الباب أمام موجة من التحقيقات المحتملة ضد انتهاكات السيادة التكنولوجية.

وأكدت وكالة حماية المستهلك مراجعة مختلف الصفقات التي أبرمتها الشركات نفسها بجانب "ألفابيت" منذ عام 2010. بدورها، رفعت وزارة العدل الأمريكية دعوى قضائية ضد الأخيرة، لتتهمها بممارسات غير قانونية عبر الإنترنت يمكن اعتبارها انتهاكاً للسيادة التكنولوجية، وقد انضمت 11 ولاية أمريكية إلى تلك الدعوى[20].

3- تشديد قواعد الخصوصية والتنافسية: يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً قائماً على تقييد المحتوى وتنظيم قضايا الخصوصية ذات الصلة بعمالقة التكنولوجيا، فقد تكررت تحذيرات الاتحاد من إمكانية تفكيك بعض الشركات التكنولوجية بسبب سلوكها المناهض للسيادة التكنولوجية.

وفي هذا السياق، حذرت هيئة الأسواق والمنافسة في بريطانيا عدداً من الشركات التكنولوجية من تحقيقات مرتقبة في ممارساتها المناهضة للسيادة التكنولوجية، وهو ما يأتي في إطار استقلالية بريطانيا النسبية عن القواعد والقوانين الأوروبية المحتملة بعد البريكست.

فقد أطلقت بريطانيا هيئة رقابة جديدة، في أبريل 2021، لمراقبة شركات التكنولوجيا الكبرى وفحص علاقتها بالإعلانات الرقمية، لا سيما أن شركتي "جوجل" و"فيسبوك" استحوذتا على نحو 80% من الإعلانات البريطانية التي قُدّرت بنحو 19.2 مليار دولار في عام 2019. ويقع مقر الوكالة الفرعية الجديدة المعروفة باسم (وحدة الأسواق الرقمية DMU) داخل هيئة المنافسة والأسواق (CMA).

ومن المرتقب أن تبدأ عملها بالنظر في العلاقة بين المنصات وموفري المحتوى والمنصات والمعلنين الرقميين، بهدف خفض الأسعار، ودعم المنصات الإخبارية المحلية، وتهيئة الفرصة للشركات الناشئة، وهو ما قد يُنذر بمزيدٍ من الغرامات المالية التي قد تصل إلى 10% من أرباح الشركات، ومزيدٍ من التضييق المحتمل على أي أنشطة تمس السيادة التكنولوجية بشكل يفوق الاتحاد الأوروبي نفسه[21].

4- إصدار مدونات تنظيم السلوك: انطلاقاً من ممارسات تضر السيادة التكنولوجية من ناحية، والخسائر التي مُنيت بها بعض الشركات الإعلانية في أستراليا من ناحية ثانية؛ أنشأت أستراليا "مدونة الوسائط" التي تقترح مشاركة الأرباح بين شركات التكنولوجيا والأخبار. فتوصلت الأولى مع الحكومة إلى اتفاق تفاوضي بشأن منح منافذ الأخبار جزءاً صغيراً من الأرباح، وذلك بعد أن تفاوضت الحكومة لفترة طويلة مع "جوجل" و"فيسبوك" قبل طرح الأمر في البرلمان الأسترالي.

فمنذ عام 2016، تواجه المؤسسات الإخبارية والإعلامية الأسترالية أزمات مالية حادة قادت إلى إغلاق عشرات منها. وفي الوقت الذي تجني فيه شركات الإنترنت والتكنولوجيا الكبرى مليارات من عائدات الإعلانات، تتراجع تلك العائدات لمنتجي المحتوى حتى تكاد تصل إلى الصفر.

وقد طالبت تلك المؤسسات الحكومة والبرلمان بالضغط على الشركات التكنولوجية الكبرى كي تدفع لها مقابلاً للمحتوى الذي تنتجه وتعرضه تلك المنصات للجمهور[22]. وتبرز أهمية ذلك في كونه النواة الأولى لسياسات مماثلة من قبل بعض الدول، وفي مقدمتها كندا وبريطانيا اللتان أعلنتا اهتمامهما باتخاذ إجراءات مماثلة.

رابعاً: أنماط استجابة الفاعلين من غير الدول لسياسات فرض السيادة

تراوحت ردود أفعال الشركات وأساليب مواجهتها لتوجهات الدول فيما يتعلق بحماية السيادة التكنولوجية، بين الرضوخ والإذعان من ناحية، والرفض الحاد والمعارضة من ناحية ثانية، وإن اختلفت أساليب المواجهة من حالة إلى أخرى، وذلك على النحو التالي:

1- الإذعان للإجراءات الحكومية: أعلنت شركة "آنت جروب" التابعة لشركة "علي بابا" الصينية العملاقة، في أبريل 2021، عن خطتها الرامية إلى إعادة الهيكلة لتتصرف بمقتضاها كبنك أكثر منها شركة مدفوعات رقمية[23]، حيث تتجه الغالبية العظمى من الشركات الصينية إلى تسوية أوضاعها من دون اللجوء إلى القضاء جراء خلل موازين القوى بين الحكومة والشركات من ناحية، والتدابير التصعيدية الصينية المحتملة من ناحية ثانية.

يضاف إلى ذلك، تراجع احتمالات حسم القضايا المنظورة في المحاكم الصينية لصالح أي من تلك الشركات من ناحية ثالثة، والتكاليف الضخمة المحتملة المرتبطة بتحدي الوكالات الحكومية من ناحية رابعة، واحتمالات تسريب أخبار تضر تلك الشركات في الإعلام الصيني مما قد يؤثر بالسلب في أسعار أسهمها من ناحية خامسة.

فعندما أعلنت الصين بدء التحقيق مع شركة "علي بابا" عشية عيد الميلاد العام الماضي على سبيل المثال، قضى ذلك على أكثر من 100 مليار دولار من قيمتها السوقية[24].

2- التفاوض للتوصل لحلول وسط: وهو ما تجلى في حالة الصدام بين "فيسبوك" وأستراليا على سبيل المثال، حيث أعلنت الأولى أنها ستعيد عرض المحتوى الإخباري لمستخدميها في أستراليا بعد إجراء محادثات بين الطرفين، وبعد التوصل إلى اتفاق يسمح للشركة بدعم الناشرين الذين تختارهم بما في ذلك الناشرون الصغار والمحليون.

وعلى صعيد متصل، وافقت "جوجل" مؤخراً على صفقات مع بعض الشركات الإعلامية المحلية، من بينها "ناين إنترتينمانت" و"سيفين ويست ميديا" ومؤسسة روبرت مردوخ الإخبارية، بعد أن هددت بسحب محركها البحثي الأساسي من أستراليا[25].

3- اتباع سياسة الإنكار المتواصل: دافع معظم رؤساء الشركات التكنولوجية عن سياساتهم، ورفضوا مزاعم الإضرار بالسيادة التكنولوجية المنسوبة إلى شركاتهم، وقد ردت شركة "أمازون" الأمريكية العملاقة على ما وصفته بقانون "المفاهيم الهامشية لمكافحة الإضرار بالسيادة التكنولوجية" بأن ممارساتها تعود بالفائدة على معظم المستهلكين.

كما أكدت شركة "فيسبوك" - في بيان سابق لها - أن "إنستجرام" و"واتساب" وصلا إلى مستويات جديدة من النجاح لأنها استثمرت مليارات من الدولارات فيهما.

وترى "فيسبوك" أن عمليات الاستحواذ هي جزء من كل صناعة ووسيلة لابتكار تقنيات جديدة، وأن قوانين مكافحة المساس بالسيادة التكنولوجية موجودة لحماية المستهلكين وتعزيز الابتكار لا لمعاقبة الشركات الناجحة. كما أكدت "جوجل" أن خدمتها المجانية، مثل: البحث، والخرائط، والبريد الإلكتروني، تساعد ملايين المستخدمين حول العالم[26].

4- تبني إجراءات تصحيحية: كبدت الممارسات المناوئة للسيادة التكنولوجية شركة "آبل" ملايين الدولارات في عدد من البلدان، مما دفعها للعمل على تصحيح أوضاعها للحفاظ على سمعتها، لا سيما في كوريا الجنوبية، بجانب دفع ملايين من الدولارات لتصحيح ممارساتها التجارية غير العادلة.

وقررت الشركة تقاسم تكاليف الإعلان مع شركات الاتصالات المحمولة، إلى جانب التبرع بمبلغ 84 مليون دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتخضع الشركة منذ ذلك الحين في كوريا الجنوبية تحديداً لتحقيق حول إساءة استخدام مركزها المهيمن عبر إجبار شركات الهاتف المحمول على دفع تكاليف الإعلان[27].

5- التوسع في الهيمنة السيبرانية: لقد حافظ عمالقة التكنولوجيا على مراكزهم الرئيسية وحضورهم الكبير في الفضاء السيبراني باستخدام كميات هائلة من البيانات التي جمعوها عن المستهلكين والشركات المنافسة وأسواق المنتجات الجديدة، أي أن المنصات التكنولوجية استخدمت البيانات لاستدامة الهيمنة والاحتكار بما يضر بالسيادة التكنولوجية من وجهة النظر الحكومية الغالبة، خاصة في الولايات المتحدة[28].

وهناك بالفعل قلقٌ متنامٍ جراء الاعتماد على الشبكات الاجتماعية كمصدر رئيسي للأخبار لملايين المستخدمين حول العالم، خاصة بالنظر إلى الصعوبات التي تعترض مجابهة الشائعات والأخبار المزيفة.

خامساً: قيود فاعلية الاستراتيجيات الحكومية لفرض السيادة التكنولوجية

1- خروج الكيانات الكبرى عن سيطرة الدول: تنخرط الشركات التكنولوجية الكبرى في قطاعات مثل الهواتف المحمولة، وأنظمة التشغيل، والإعلانات، والبحث، والتجارة، وغيرها. وتمثل "آبل" و"أمازون" و"فيسبوك" و"ألفابت" نحو 20% من إجمالي القيمة السوقية لسوق الأسهم الأمريكي، كما قامت مجتمعة بنحو 730 عملية استحواذ على شركات في السنوات الخمس الأخيرة[29].

وتتحكم "جوجل" و"فيسبوك" معاً في 60% تقريباً من إيرادات الإعلانات الرقمية في الولايات المتحدة و64% من إيرادات الإعلانات للهواتف النقالة، ويمر نحو 47% من جميع مبيعات التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة عبر "أمازون".

ويعني ذلك أن تلك الشركات في حقيقة الأمر ليست هياكل سيبرانية محلية فحسب، بل هي مؤسسات وطنية ذات صبغة عالمية، لا يمكن محاربتها حرباً شعواء لأنها جزء من النسيج الوطني، وهو ما يفسر حقيقة تراجع جدوى السياسات الحكومية الرامية إلى مكافحة الإضرار بالسيادة التكنولوجية[30].

2- الارتدادات غير المباشرة لجائحة كورونا: في ظل الاتجاه المتزايد إلى التفاعل عن بُعد، أشار "بيل جيتس" إلى أن الشركات التكنولوجية هي الرابح الأكبر من فيروس كورونا، وهو ما أكدته جملة من المؤشرات، أهمها تزايد الطلب على المنتجات والخدمات التكنولوجية، وارتفاع القيمة السوقية لشركات التكنولوجيا العملاقة، واستحواذها على بعض الشركات الناشئة.

وهو ما يعني في نهاية المطاف مزيداً من الممارسات السلبية التي تضر بالسيادة التكنولوجية للدول في الفضاء السيبراني، وجمع مزيد من بيانات المستخدمين، من دون أن يُسفر ذلك بالضرورة عن التحقيق في تلك الممارسات أو تحجيم نفوذها أو حماية خصوصية المستخدمين، بالنظر إلى تزايد الطلب على خدماتها، وتغير عادات الاستهلاك، وتزايد الاعتماد على الإنترنت لأغراض العمل والدراسة والترفيه وغير ذلك، مما يعزز نموها في السنوات القليلة القادمة، ويرسخ ممارساتها الضارة في الفضاء السيبراني[31].

3- تفضيل المستهلكين لخدمات الشركات التكنولوجية: عادت اتهامات الإضرار بالسيادة التكنولوجية لتهدد شركات التكنولوجيا الكبرى في الولايات المتحدة، وسط مطالب بتقليص هيمنتها على عشرات القطاعات عبر تقسيم أعمالها؛ لكن الأمر قد لا يبدو بهذه البساطة بالنظر إلى تعقيد وتشعب أعمال تلك الشركات، بالإضافة إلى ظهور أصوات مؤيدة لنشاطها من قبل المنافسين والمستهلكين على حد سواء، إذ تنخفض الأسعار مع صعود الإنتاجية وازدهار أعمال المنافسين الجدد، ناهيك عن تفضيل المستهلكين لتلك الشركات وخدماتها التي باتت جزءاً من نمط الحياة اليومية[32].

وعلى صعيد متصل، فمن المؤكد أن الأسواق الرقمية تختلف بشكل جوهري عن الأسواق التقليدية، فعندما تتمكن شركة مثل "أمازون" أو "جوجل" من جمع بيانات مئات الملايين من المستخدمين، فإنه يمكنها الانتقال إلى أسواق جديدة تماماً، والاستفادة مما يسمى "تأثير الشبكة".

فكلما زاد حجم الشبكة أصبحت أكثر فائدة لمستخدميها؛ مما يخلق حلقة ردود فعل إيجابية تؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة شركة واحدة على السوق.

كما أن الشركات التكنولوجية الكبيرة لا تتنافس على حصص سوقية كالشركات التقليدية؛ بل تتنافس على الأسواق نفسها، حيث ترسخ هذه الشركات وجودها وتجعل المنافسة مستحيلة؛ نظراً لقدرتها على ابتلاع منافسيها، كما فعلت "فيسبوك" عندما اشترت "إنستجرام" و"واتساب".

4- التناقض بين حرية السوق والسيادة التكنولوجية: تقدم الصين نموذجاً قوياً على صعيد فرض السيادة التكنولوجية وفقاً للرؤية الحكومية هناك لصعوبة خروج الشركات التكنولوجية الصينية من قبضة الحزب الشيوعي، لا سيما مع هيمنته على الأوضاع الاقتصادية، وهو ما يرجح فعالية الجهود الصينية الرامية إلى تحقيق مصلحة المستهلك، وتنظيم قطاع التكنولوجيا مترامي الأطراف، وتنظيم الصناعة.

فعلى الرغم من عالمية جهود مكافحة الإضرار بالسيادة التكنولوجية، فإن كيفية تعامل الشركات الصينية مع الأطر التقييدية، مقارنة بنظيرتها الأمريكية، يكشف عن اختلافات جوهرية بين الشركات الصينية والأمريكية.

فالأولى مجبرة على التكيف مع القرارات المتخذة خلف الأبواب المغلقة، وتتراجع قدرتها على مواجهة القيود التنظيمية المفروضة من قبل الحكومة، كما أن لديها نفوذاً قانونياً أقل للضغط على الحكومة مقارنة بنظيراتها الأمريكية والأوروبية التي تتقيد في المقام الأول بقوى السوق على عكس الشركات الصينية التي تتقيد بالرؤية المركزية للدولة للتطور الاقتصادي[33].

5- مرونة وتكيف الفاعلين من غير الدول: يمتلك الفاعلون من غير الدول في المجال السيبراني، مرونة فائقة في التعامل مع القيود الحكومية، سواء القانونية أو الاقتصادية أو حتى السياسية منها، بشكل يمكنها في الأخير من الخروج - بشكل أو بآخر - من إشكالية السيادة التكنولوجية التي تسعى الحكومات إلى فرض وجهة نظرها بشأنها على تلك الشركات العاملة في الفضاء السيبراني الواسع.

فعلى الرغم من أن شركة "جوجل" - مثلاً - تستطيع فصل أعمالها عن "يوتيوب"، كما قد تقوم "فيسبوك" بأمر مماثل على صعيد منصتي "إنستجرام" و"واتساب"، وهو ما يمكن وضعه في إطار "التفكيك القسري" الذي يصب في مصلحة الشركات الناشئة، لمواجهة الاتهامات الحكومية المتكررة بالإضرار بالسيادة التكنولوجية؛ إلا أن ثمة شكوكاً كبيرة تحيط بإمكانية حدوث هذا بالنظر إلى جملة من الأسباب.

أول هـذه الأسـباب أن "فيسـبوك" و"إنسـتجرام" يمكنهـما البقـاء كشـبكات اجتماعيـة مُنفصلـة لفـترة مـن الوقـت، ولكـن في النهايـة سـيرغب الجميـع بالتواصـل مـع الآخريـن عـبر منصـة واحـدة، وثانيهـا أن الـشركات التكنولوجيـة الكـبرى لا تـزال تتصـدر المشـهد بفروقـات شاسـعة عـن غيرهـا مـن المنافسـين، وثالثهـا أن التفكيـك لـن يمثـل حـلاً سـحرياً لقضايـا الخصوصيـة وجمـع بيانـات المسـتخدمين.

فـشركات التكنولوجيـا الكـبرى أضحـت أكـثر تعقيـداً مـن أن يتـم تقسـيمها، فعـلى الرغـم مـن مواجهـة دعـوات الإضرار بالسـيادة التكنولوجيـة بشـكل متكـرر في السـنوات الماضيـة، فـإن تلـك الدعـوات لم تشـكل تهديـداً ملحوظـاً لأعـمال تلـك الـشركات أو مكانتهـا.

كـما لم تتحقـق بعـد وعـود أي مـن الرؤسـاء الأمريكيـين ممـن وعـدوا بالتصـدي لعمالقـة التكنولوجيـا وآخرهـم الرئيـس الأمريـكي "جـو بايـدن". وفي المقابـل، ازدادت عمليـات الاسـتحواذ التـي قامـت بهـا الـشركات التكنولوجيـة الكـبرى عدديـاً[34]، ولـن تفلـح الدعـاوى القضائيـة في مجابهـة ممارسـات تلـك الـشركات، بالنظـر إلى طـول أمـد تلـك الدعـاوى مـن ناحيـة، وامتـلاك الـشركات التكنولوجيـة مـن المـوارد والإمكانـات مـا يُمكّنهـا مـن تعيـين فـرق كبـيرة مـن المحامـين وصـولاً إلى نهايـات غـير مؤكـدة مـن ناحيـة ثانيـة.

وتعـول تلـك الـشركات عـلى إحسـاس المسـتخدمين باسـتحالة اسـتبدال تلـك الـشركات بـأي بنيـة أخـرى بفضـل موقعهـا المتميـز الـذي رسـخته في الفضـاء السـيبراني، ولـن تجـدي العقوبـات نفعـاً في تقويـض مسـاعي النفـوذ التكنولوجـي بالنظـر إلى مراكـز تلـك الـشركات الماليـة وأرباحهـا الضخمـة حـول العـالم.

وربمـا تحـدث تغـيرات فيـما يتعلـق بصفقـات الاسـتحواذ والـشروط التـي قـد تفرضهـا الجهـات التنظيميـة في سـبيل تحجيمهـا بالنظـر إلى القلـق المتزايـد حيـال الممارسـات الضـارة بالسـيادة التكنولوجيـة وضرورة تعزيـز التنافسـية[35]، وهـو مـا يعنـي خضـوع الـشركات التكنولوجيـة العملاقـة لأطـر عمـل جديـدة قـد تضبـط سـلوكها، وتخفـض أسـعار الإعلانـات، وتقيـد عمليـات الاسـتحواذ، وتمنـع الترويـج الداخـلي للمنتجـات، وتحمـي الخصوصيـة، وتضمـن الحيـاد السـياسي في الأخبـار ونتائـج البحـث.

لكـنّ هـذا قـد يـؤدي إلى صـدام محتمـل بـين مختلـف الـدول مـن جهـة، والـشركات التكنولوجيـة الكـبرى التـي قـد لا تذعـن مـن تلقـاء نفسـها للقواعـد المزمعـة المتعلقـة بالسـيادة التكنولوجيـة مـن جهـة ثانيـة، فـلا يمكـن إغفـال حجـم تلـك الـشركات وقيمـة اسـتثماراتها وكيـف تحولـت إلى مراكـز ثقـل عالميـة لا يسـتهان بهـا.

ختامـاً، يمكـن القـول إن الكيانـات الفاعلـة والمؤثـرة في المجال السـيبراني التي تشـمل الـشركات العملاقـة والمخترقين والناشـطين السـيبرانيين والأفـراد وغيرهـم قـد توسـع نطـاق تأثيرهـم بصـورة غـير مسـبوقة بمـا يجعـل بعضهـا يتحـدى القيـود الحكوميـة بالنظـر إلى قدرتهـا عـلى السـيطرة عـلى البيانـات والتعامـل معهـا وتوظيفهـا والاسـتعانة بالتطـور السريـع في التكنولوجيـا وتوسـع نطـاق المجـال الافـتراضي وهـو مـا يدفـع الـدول لتطويـر قدراتهـا في هـذا المجـال وتعزيـز قدرتهـا عـلى فـرض السـيادة عـلى الفاعلـين المنخرطـين في هـذا المجـال.

1- Wolff Heintschel Von Heinegg, Territorial Sovereignty and Neutrality in Cyberspace, **International Law Studies**, Vol. 89, No. 1, pp. 125-126.

2- رغدة البهي، الصراع الدولي على السيادة السيبرانية، **رؤى مصرية**، العدد 57، أكتوبر 2019، ص. 27.

3- Xinhua, Why Does Cyber-Sovereignty Matter?, **China Daily**, 2015, Accessible at: https://bit.ly/3f46lZ2

4- Cai Cuihong, Global Cyber Governance China's Contribution and Approach, **China Quarterly of International Strategic Studies**, Vol. 4, No. 1, 2018, pp. 71-73.

5- Nicu Popescu & Stanislav Secrieru (eds.), Hacks, Leaks and Disruptions Russian Cyber Strategies, **Chaillot Papers**, EU Institute for Security Studies, October 2018, p. 49.

6- Adam Segal, Chinese Cyber Diplomacy in a New Era of Uncertainty, **Aegis Paper Series**, No. 1703, p. 4.

7- رغدة البهي، فعالية منقوصة: هل يجدي تضييق الخناق على القراصنة الإيرانيين؟، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 4 أكتوبر 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3f6v4fu

8- رغدة البهي، الفرص والتحديات: وسائل التواصل الاجتماعي في 2020، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 27 يناير 2021، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2SfNYHq

9- رغدة البهي، الأمن السيبراني في 2020: بين الفرص والتحديات والحماية، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 11 يناير 2021، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3bGdzjZ

10- بريطانيا وأستراليا تحققان في تقنية «كليرفيو» للتعرف على الوجه، **صحيفة الشروق**، 9 يوليو 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3f6NJaE

11- استرداد بتكوين مسروقة ينسف قاعدة تحرر العملات المشفرة من السيطرة الحكومية، **البيان الإماراتية**، 9 يونيو 2021، موجود على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/economy/global/2021-06-09-1.4182194

12- رغدة البهي، «التعرف على الوجه: تكنولوجيا جديدة للمراقبة العالمية؟»، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، 18 مارس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3ypIwmb

13- أسرار عملية «درع طروادة».. وكيف سقطت العصابات العالمية بخدعة الهواتف المُشفرة، **الإمارات اليوم**، 21 يونيو 2021، موجود على الرابط التالي: https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2021-06-08-1.1499469

14- Elena Moore, China Fines Alibaba $2.8 Billion For Breaking Anti-Monopoly Law, **Wyoming Public Media**, April 10, 2021, Accessible at: https://bit.ly/2QAdlDt

15- Global Times, Baidu, ByteDance and 10 other E-giants Sign Commitment Letters to Obey Regulations, **Global Times**, Apr 14, 2021, Accessible at : https://bit.ly/3wkV1xt

16- Jana Kasperkevic, Chinese Antitrust 2.0: Why Is China Going After Its Big Tech?, **Promarket**, April 9, 2021, Accessible at: https://bit.ly/3bGdWuT

17- Reuters Staff, China Issues New Anti-Monopoly Rules Targeting its Tech Giants, **Reuters**, February 7, 2021, Accessible at: https://reut.rs/3v83unl

18- BBC, US Tech Giants Accused of ‹Monopoly Power›, **BBC**, October 2020, Accessible at: https://bbc.in/3f2n2UL

19- Cecilia Kang and David McCabe, House Lawmakers Condemn Big Tech’s ‘Monopoly Power’ and Urge Their Break-ups, **New York Times**, Oct. 6, 2020, Accessible at: https://nyti.ms/3bILWGL

20- رغدة البهي، الشركات التكنولوجية العملاقة: الرابح الأكبر من فيروس «كوفيد19-»، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2Sa611R

21- بريطانيا تستهدف شركات التكنولوجيا الكبرى، **البوابة العربية للأخبار التقنية**، 7 أبريل 2021، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3vyenyN

22- أحمد مصطفى، توالي الحملات على شركات التكنولوجيا الكبرى للحد من سيطرتها، **إندبندنت عربية**، 23 فبراير 2021، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3hIuhmC

23- طارق بكار، الاحتكار يهدد مستقبل شركات التكنولوجيا الصينية، **صحيفة «البشاير»**، 24 إبريل 2021، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3xGah9x

24- Jana Kasperkevic, Op.cit, Electronic Resource.

25- BBC, Facebook to Pay News Corp for Content in Australia, **BBC**,16 March, Accessible at: https://bbc.in/3oxeQPw

26- أرقام، لماذا تتزايد دعوات تقسيم شركات التكنولوجيا الأمريكية الكبرى؟، **أرقام**، 12 أكتوبر 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/33Yb4Fo

27- العين الإخبارية، الاحتكار يكبد أبل ملايين الدولارات.. انطلاق رحلة تصحيح الأوضاع، **العين الإخبارية**، 24 أغسطس 2020، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3f2nFh5

28- BBC, US Tech Giants Accused of ‹Monopoly Power›, **Op.cit,**

29- طارق بكار، **مرجع سبق ذكره،**

30- محمد مراح، لماذا يسمح لشركات التكنولوجيا العملاقة بالسيطرة على العالم؟، **القبس**، 19 مارس 2019، موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/331aINP

31- رغدة البهي، **مرجع سبق ذكره،**

32- طارق بكار، **مرجع سبق ذكره،**

33- Jana Kasperkevic, **Op.cit,**

34- محمد مراح، **مرجع سبق ذكره،**

35- أرقام، **مرجع سبق ذكره،**

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

جميع حقوق النشر محفوظة © 2021